اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية والمسؤولية المهنية للمدقق الخارجي

(دراسـة تطبيقيـه في الشركـات الصنـاعيـة)

م.م ضيـاء عبـد الـرزاق عبـد الجبـار

جامعـة القادسيـة - كليـة الادارة والاقتصـاد

الأيميل : dhyaaabduljabar@qu.edu.iq

الملخـص

ان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد حالات الغش والاحتيال في القوائم المالية والعوامل المؤثرة في اكتشافها والمسؤولية المهنية للمدقق الخارجي في الشركات، وقد تم تقسيم الدراسة الى اربع مباحث، حيث تضمن المبحث الأول منهجية الدراسة والدراسات السابقة، والمبحث الثاني تناول الجانب النظري لتحديد مفهوم الخطا والغش والاحتيال واسبابها والدوافع لتحميل المدقق الخارجي مسؤولية اكتشافها واهمية الوفاء بهذه المسؤولية، وقد تناول المبحث الثالث الجانب العملي لمتغيرات الدراسة، حيث كانت عينة الدراسة من المدراء والمدققين العاملين في مكاتب التدقيق، وتم توزيع ٨٠ استمارة، استرجعت بالكامل أي كانت نسبة توزيع الاستمارات ١٠٠%، حيث تم صياغة الفروض الخاصة بالدراسة من خلال تطبيق البرنامج الاحصائي (spss) في اثبات هذه الفروض. اما في المبحث الرابع تضمن تحليل وتفسير للنتائج التي تم التوصل اليها على المنظمات المهنية الاستمرار بتحديث المعايير والقواعد المهنية، وعلى الحكومات التدخل بوضع القوانين اللازمة من اجل تحديد دقيق لمسؤولية المدقق وتوعية المستخدمين للتقارير المالية بحدود هذه المسؤولية.

Abstract

The main objective of this research is to identify cases of fraud and fraud in the financial statements and the factors affecting the discovery and professional responsibility of the external auditor in the companies, the research was divided into four topics, the first section included the methodology of research and previous studies, and the second dealt with the theoretical side to determine the concept of error Fraud, reasons and motives to load the external auditor responsible for discovery and the importance of fulfilling this responsibility. The third topic dealt with the practical aspect of the search variables, where the sample of the research managers and auditors working in the audit offices, The percentage of distribution of the forms was 100%. The research hypotheses were determined by applying the statistical program (spss) in proving these hypotheses. In the fourth section, the analysis and interpretation of the results reached on the professional organizations should continue to update the professional standards and

rules, and governments should intervene in establishing the necessary laws in order to accurately determine the auditor's responsibility and to inform users of the financial reports within the limits of this responsibility.

المبحث الأول

(منهجية الدراسة والدراسات السابقة)

اولا – مقدمة:

تنال مهنة التدقيق اهتماما متعاظما في الأوساط المالية والاقتصادية والقانونية وذلك لما لراي المدقق الخارجي من أهمية أساسية عند اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية المنشورة، ودوره الفعال في التحقق من موضوعية قياس التقديرات المحاسبية وكفاية الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن اطار معايير التدقيق الدولية، كما سعت مهنة التدقيق على انشاء معايير تدقيق وإجراءات على ان يكون فيها المدقق غير مسؤول عن كشف عمليات التلاعب والتظليل وحالات الخطا على اعتبار انه انهى عملية التدقيق، وقد رسخت تلك الحالة عند اذهان العاملين بهذه المهنة ، حيث أصبحت المصدر الأساسي للدفاع عن المدققين في كل الشركات التي يراجعون حساباتها، لذلك تأتي هذه الدراسة لعرض الإصدارات المهنية التي تناولت موضوع الخطا والغش والاحتيال ومسؤوليات المدقق نحوها وتسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في كشفها مع الاخذ بالاعتبار دور المدقق الخارجي ومسؤوليته في عملية تحديد حالات الغش والاحتيال.

ثانيا- أهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة لايجاد اجابات للتساؤلات التي بدأت تطرح بشكل متزايد في الفترة الاخيرة من قبل العديد من الفئات المستفيدة من التقارير المالية، ومن اهمها:

- من المسؤول عن منع الاحتيال واكتشافه؟
- من يضع الانظمة و الاجراءات اللازمة لمنع الاحتيال و اكتشافه ؟ هل هو المدقق ام ادارة المنشاة؟
- هل يعني الاكتشاف اللاحق للاحتيال بان المدقق قد قصر في القيام بواجباته بحسب المعايير المهنية؟

ان عدم وضوح الرؤية عن اجابات هذه التساؤلات وقيام فئات متعددة بإلقاء اللوم على المدققين في حال اخفاقهم في اكتشاف الاحتيال ادى دورا اساسيا في تزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المدققين في السنوات الأخيرة، فضلا عن تزايد الانتقادات الموجهة لمهنة التدقيق من مختلف مستخدمي التقارير المالية ، والتي ترتب عليها زعزعة الثقة في مهنة التدقيق ، وحتى يمكن لمهنة التدقيق الاستمرار بتأدية واجبها على اكمل وجه والمحافظة على دورها في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنميته في ظل التحديات الاقتصادية العديدة ، ينبغي على الباحثين توجيه جهودهم لدراسة العوامل التي تحد من ارتكاب عمليات الاحتيال واكتشافها.

ثالثا- هدف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال الدراسة تحقيق ما يأتي:

أ- استعراض وتحليل الاصدارات المهنية التي تتعلق بمسؤولية مدققي الحسابات حول كشف الاحتيال في التقارير الماليه.
ب- حصر العوامل المؤثره في اكتشاف التحايل في التقارير المالية وترتيب هذه العوامل حسب اهميتها بوصفها خطوة نحو وضع مجموعة من التوصيات لمدققي الحسابات لمساعدتهم على تحسين وزيادة قدرتهم على اكتشاف التحايل.
ت- وضع مقترحات وتوصيات للمساهمة في تطوير مهنة التدقيق والنهوض بها لمواجهة تحديات الفترة القادمة فيما يتعلق باكتشاف التحايل في التقارير المالية.

رابعا- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الغش والاحتيال، الامر الذي يؤدي الى ضعف التحري لاكتشاف التحريفات المادية الناتجة عن حالات الغش والاحتيال في سجلات الشركة الخاضعة للتدقيق، ام ان هنالك قصور في قيام المدقق بواجباته وفق معايير التدقيق.

خامسا- منهجية الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على :

أ- الاسلوب الاستقرائي : الذي يقوم على دراسة الدراسات السابقة وتحليلها واستقرائها تلك الدراسات التي تناولها الادب المحاسبي و الاصدارات المهنية المتعلقة بمسؤولية مدقق الحسابات في اكتشاف التحايل في التقارير المالية في ظل معايير و اجراءات التدقيق الامريكية و الدولية.
ب- الاسلوب العملي : الذي يقوم على تصميم استبانة عن العوامل المؤثرة في اكتشاف التحايل في التقارير المالية ، وقد قام الباحث بتطوير استبانة خاصة لهذه الدراسة بالاستناد الى الاطار النظري ونتائج الدراسات السابقة و الاصدارات المهنية.

سادسا- فرضيه الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة ، قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:
الفرضية الاولى : العوامل المرتبطة بمدقق الحسابات تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.
الفرضية الثانية : العوامل المرتبطة بالمنشاة وإدارتها تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.
الفرضية الثالثة : العوامل المرتبطة بالإصدارات المهنية تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.
الفرضية الرابعة : العوامل الاخرى تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.

سابعا- الدراسات السابقة :

اجريت بعض الدراسات عن مسؤولية مراقب الحسابات في اكتشاف الخطأ والغش ، كما تمت دراسات اخرى عن التقارير المالية المزورة وحالات الغش وفجوة التوقعات وسنقوم بعرض بعضا منها :

١- دراسة Dunn, عام ٢٠٠٠ (Dunn , P , July , 2000 , pp. 1-44) .

قام الباحث بدراسة عن السلوك المنحرف للمنظمة وتقرير الغش المالي واستخدام النموذج الاتي:

FRAUD = f(RPT,CPA,FOUNDER,INVESTOR,MOTIVE,OPPORT)

بهدف التنبؤ بالغش في التقارير المالية ، وكانت متغيرات النموذج كما يلي :

- المتغير التابع (FRAUD) : وهو متغير غير مستمر اذ يأخذ القيمة واحد اذا كانت التقارير المالية اظهرت الغش ، ويأخذ القيمة (صفر) اذا كانت غير ذلك ، واستخدم تحليل الانحدار اللوجستي لاختيار النموذج على (٢٢٦) شركة .
- المتغيرات المستقلة :

أ- المتغيرات المستمرة : (RPT) : عدد المعاملات الخاصة بالأطراف المعنية المعلن عنها في قائمة المفوضين ، وهذه القائمة تضم اعضاء مجلس الادارة وفريق الادارة . مثال لهذه المعاملات ... ان احد المديرين حصل على اتعاب قانونية من الشركة وقام هذا المدير بشراء قطعة ارض من رئيسه .

(CPA) : عدد المحاسبين القانونيين الموجودين في مجلس ادارة الشركة .

(FOUNDER) : نسبة المؤسسين في مجلس الادارة .

(INVESTOR) : عدد المستثمرين ، والمنح الحكومية ، واموال التقاعد المفصح عنها في قوائم المفوضين الذين يملكون (٥%) او اكثر من اسهم الشركة .

ب- المتغيرات الرقابية :

(MOTIVE) : يمثل عدد العوامل الدافعة لارتكاب الغش .

(OPPORT) : يمثل عدد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية للشركة .

وقد خلصت الدراسة الى النتائج الاتية :

ترتكب الشركة الغش في التقارير المالية عندما يكون لدى الادارة المنحرفة الميل والاستعداد لارتكاب الغش وذلك ايضا في حال كون الدافع والفرصة مواتية لارتكاب الغش. لذلك فان الدافع لارتكاب الغش ليس كافيا حتى لو توافرت الفرصة لارتكابه ، لذلك يرى Dunna انه يجب توافر ثلاثة عوامل لارتكاب الغش وهي :

أ- الميل او النزعة والاستعداد .

ب- توافر الدافع .

ت- وجود فرصة مواتية .

عندئذ سوف يتم ارتكاب الغش في التقارير المالية .

كما وجد انه ينبغي ان يكون هناك تفاعل قوي بين (الميل او الاستعداد) وكل من الدافع والفرصة .

٢- دراسة Jakubowski et al , عام ٢٠٠٢ (Jakubowski , T. , et al 2002 , pp. 24-46).

وهي دراسة اجريت في الولايات المتحدة الامريكية بعنوان "اثار معيار التدقيق رقم (٨٢) في اكتشاف الغش" ، وقد هدفت الدراسة الى الاجابة عن السؤالين الاتيين :

- هل تطبيق المعيار رقم (٨٢) في عملية التدقيق ؟
- ما تأثير تطبيق المعيار رقم (٨٢) في عملية التدقيق ؟

وتطرق الباحث في دراسته الى مضمون المعيار ، والى العوامل التي ينبغي على المدقق ان يأخذها بالحسبان عند تقدير مخاطر الغش وتقييمها والتي تم تقسيمها الى ثلاث مجموعات تتعلق في خصائص الادارة ، وظروف الصناعة ، والخصائص التشغيلية وقد قام الباحث بتوجيه استبانة تضمنت اسئلة تستفسر من افراد العينة وصف تجاربهم في ظل معيار التدقيق رقم (٨٢) ، وقد شملت العينة ٨٠٠ مراقب يمارسون المهنة في (٩) ولايات امريكية ، وتوصل الباحث الى ان المعيار دفع بالمدققين نحو اجراء المزيد من الاستعلام كي يتحققوا من فهم الادارة لمخاطر الغش وكذلك الى زيادة مسؤوليات المدققين بخصوص اكتشافه ، خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

١- يعتقد ٩٩% من افراد العينة ان المعيار لا يؤدي الى زياده في اكتشاف التقرير المالي الاحتياطي .
٢- يعتقد ٩٧% ان المعيار لا يؤدي الى زيادة في اكتشاف التحريفات الناتجه عن اختلاس الموجودات.
٣- يرى ٤٥% منهم ان المعيار يؤدي الى زيادة مسؤولياتهم القانونية فيما يتعلق باكتشاف الغش .

المبحث الثاني
(الاطار النظري)

تمهيد:

جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (٢٠٠) بعنوان "الهدف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق التقارير الماليه ان التدقيق الذي يهدف الى توفر تأكيدات معقوله بان التقارير الماليه بصورة عامه خالية من اي تحريف جوهري مقصود او غير مقصود. وان التأكيدات المقنعة هو مفهوم يتعلق بان القرائن وأدلة الاثبات في التدقيق ضرورية لتمكين المدقق من الاستنتاج بان ليس هنالك اي تحريف او تغيير جوهري مقصود في التقارير الماليه بصوره عامه ، ومع ذلك فان هنالك قصورا ومحددات ملازمة للتدقيق تؤثر في قدرة المدقق في اكتشاف التحريفات الجوهرية المتعمدة او غير المتعمدة ، والتي ترتبط بعوامل متعددة منها على سبيل المثال:

- استخدام العينات في التدقيق.
- قصور ومحدودية النظام المحاسبي او الرقابة الداخلية.

- كون معظم قرائن التدقيق مقنعة وليست حاسمة ("دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠١ ، معيار رقم ٢٠٠ ، ١٤٨") .

لذلك ينشا خطر لا يمكن تفاديه وهو ان تبقى بعض الامور المهمة التي ادرجت في التقارير المالية بصورة مغلوطة ، غير مكتشفه. ويعد موضوع مسؤولية المدقق عن اكتشاف التحايل عند تدقيق التقارير المالية من اكثر الامور اثارة للنقاش والجدل في ادبيات التدقيق. والتحايل قد يكون ناتجا عن فعل غير مقصود اي خطا عادي او قد يكون ناتجا عن فعل مقصود ، ومن ثم يرقى الى مستوى الغش والاحتيال.

لذلك سنقوم تاليا بدراسة مفهوم الخطأ والغش ومسؤولية المدقق عن اكتشافها و الاصدارات المهنية المرتبطة بذلك.

أولا - مفهوم الخطأ والغش

أ- مفهوم الخطأ وأسبابه :

اشار معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الى ان الخطأ يدل على تحريف او تغيير غير مقصود في التقارير الماليه، كالخطا في البيانات عند جمعها او عند معالجة تلك البيانات او تخمين محاسبي غير صحيح ينتج عن السهو او تفسير خاطئ للحقيقه ، او اخطاء ناتجة عن سوء تطبيق تلك المبادئ المحاسبيه المتعلقه بالقياس او الاعتراف او التصنيف او العرض او الافصاح ("دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ،٢٠٠١ ، معيار رقم ٢٠٠ ، ١٤٨"). كما وان تلك الاخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب وفق تصميم سابق، ولكن تظهر لاسباب منها جهل او قلة خبرة الموظفين في وحدة المحاسبه للمبادئ المحاسبيه، او لاهمالهم وتقصيرهم في اداء اعمالهم (عبد الله ، ٢٠٠٠ ، ٣٧). كما عرف على انه عدم تمكن سجلات المحاسبة من الكشف لما حدث بالفعل بصورة غير متعمدة ("قاضي، ١٩٩٩ ، ١٣٠")، وعرف ايضا بتلك الاخطاء المحاسبية والكتابيه في سجلات وتقارير المحاسبه تلك وفيها يقوم باعداد تقارير ماليه والأخطاء في اجراء مبادئ المحاسبه ، و الاخطاء التي تنشا بسبب تفسير خاطا او نسيان عندما يتم كتابة التقارير الماليه ("شداد، ٢٠٠٠ ، ٢٩-٣٧ ").

من المفاهيم السابقة يستنتج الباحث ان الخطأ يؤدي الى تحريف غير متعمد في التقارير المالية وان احتمال حدوثه موجود في اي نظام محاسبي وفي اي مرحلة من المراحل التي تمر بها عملية اعداد التقارير المالية ، وقد يكون بإحدى الصور الاتية:

- اخطاء حسابية او كتابية في السجلات والدفاتر والتقارير المالية.
- التفسير والتطبيق المغلوط للسياسات المحاسبية.
- النسيان او عدم المعرفة بالأصول المحاسبية.
- عدم تأهيل موظفي الحسابات وتدريبهم و جاهزيتهم للقيام بالإعمال المطلوبة منهم بشكل سليم (Hylas , E . , Ashton , H October,1982 , P . 752).

ب- مفهوم الغش والاحتيال :

اشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (٢٤٠) الى ان الغش يعني " فعلا مقصودا من قبل شخص او اكثر في الإدارة ، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون ، او اطراف خارجية ، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من اجل الحصول على مصلحة غير عادلة او غير قانونية ، والذي ينتج

عنه تحريف في التقارير المالية " . وقد يتضمن الغش : التحايل والتزييف والتلاعب او تغيير في السجلات والمستندات واختلاس الاصول وطمس او حذف تأثيرات المعاملات بالسجلات و المستندات ، او تسجيل معاملات وهميه، او سوء اجراء وتطبيق السياسات المحاسبيه. وعلى الرغم من ان الغش مفهوم قانوني واسع ، فان المدقق مهتم بالأفعال والتصرفات الاحتيالية والتي تسبب تحريفات مهمة في التقارير الماليه (Hylas , E . , Ashton , H October ,1982, P . 143)، وممكن القول هنا باعتبار الغش هو تلاعب.

ويشمل التلاعب على انه مفهومين اساسيين، اولهما يعني التلاعب في الحسابات والغرض منه انجاز ربح شكلي وتصوير عمل المشروع بصورة جيدة ، وللتحايل وخداع المستخدمين للتقارير الماليه للمساهمين والمقرضين والمستثمرين وغيرهم ، واما الثاني عبارة عن مجموعه الافعال التي يحاول القيام بها المختلس لاخفاء عملية الاختلاس والتي تظهر بشكل صحيح ، ومن امثلته تسجيل اعمال وهميه وعمليات التزوير للوثائق والسجلات والتواقيع والقيام بالحذف والاضافه.... وغيرها ("دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام ٢٠٠١ ، المعيار رقم ٢٤٠ ، ١٨١"). كما ان المعيار الدولي للمراقبة رقم (٢٤٠) ميز بين نوعين من التحريفات المقصودة وهما :

أ- التحريفات الناتجة عن تقرير مالي احتيالي.
ب- تحريفات ناتجة عن سوء التخصيص للأصول.

كما ان الاحتيال هو : " ... عمل مقصود من جانب فرد واحد او اكثر من بين افراد الادارة ، الموظفين ، او طرف ثالث ، يفضي الى تحريف في الكشوف المالية ... وقد ينطوي الاحتيال على تلاعب ، تزييف او تبديل في السجلات او الوثائق ، واختلاس للأصول ، وإخفاء او اسقاط اثار المعاملات من السجلات ، وتسجيل المعاملات دون إثبات وإساءة تطبيق السياسات المحاسبية " ("دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام ٢٠٠١ ، المعيار رقم ٢٤٠ ، ١٤٣").

ومن خلال ما ذكر فان استخدام مصطلح الغش في حقل المحاسبة والتدقيق يدل ايضا على عدة معان منها : " الاختلاس والتلاعب و الاحتيال " ومما يركز عليه فان تلك المصطلحات عن معنى الغش انه يشمل عدة عناصر من اجل ارتكابه وهي النية والقصد او التدبير المسبق ، اي ان الغش يرتكب بسابق اصرار وسوء نية وتعمد وليس عن طريق المصادفة ، وذلك سعيا للتحايل والإخفاء عن المستخدمين للتقارير المالية ، كما يترافق هذا المصطلح دائما في مدقق المحاسبة والتدقيق مع مصطلح الخطأ.

وأسباب الغش كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال :

١- تصوير الشركه بوضع وصورة افضل من حقيقتها وحث المستثمرين على شراء الاسهم.
٢- الزياده في النسب لحصه السهم الواحد من قيمة الربح.
٣- يتم الحصول على قروض اضافيه او القيام بتحسين الشروط لعمليات التمويل القائمة وظروفها.
٤- تحقيق اهداف الشركة وغاياتها المتمثلة بتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح.
٥- الحصول على مكافآت وحوافز اضافية بناء على الاداء المالي للشركة.
٦- يكون اظهار الارباح اقل الهدف منها يكون انخفاض بضريبه الدخل او التهرب منها.

٧- اختلاس اصول المنشاة.
٨- قيام المنشاة بدفع مبالغ لبضاعة او خدمات لم يتم استلامها.
٩- وقوع الاداء تحت ضغوط من مصادر داخلية وخارجية.

١٠- تجنب عواقب اخفاق الادارة في تحقيق اهدافها المالية.

و للغش صفات وخصائص يتعين على المدقق الالمام بها و اهمها:

- الدوافع والضغوط والفرص.
- امكانية اخفاء الغش.
- امكانية الغش من خلال التواطؤ.
- امكانية تحويل الخطأ الى غش. (التقرير السنوي عن اعمال مكتب المفتش العام : ٢٠٠٢)

الى جانب ذلك فقد ادى التوسع في استخدام الحاسبات الالكترونية في مجال المحاسبة ، الى ظهور العديد من المشاكل التي لم تكن موجودة في ظل التشغيل اليدوي للبيانات ، ومن اهمها سهولة ارتكاب جرائم الغش وصعوبة اكتشافها ، وانتشار جرائم الغش وصعوبة اكتشافها ، وانتشار جرائم فيروسات الحاسبات (لطفي ، ٢٠٠٥ ، ٦٣) ، ويقصد بالغش في مجال الحاسبات الالكترونية اي تلاعب في برامج الحاسوب وملفات التقارير ، والتشغيل ، والمعدات مما يؤدي الى الحاق خسائر بالتنظيمات التي يقع الغش في مجال استخدامها للحاسبات (J.G.Back , and W.H. Morghand October 1984 , p.p 21-23 ,) ، وتشير الدراسات في هذا المجال الى ان الغش في مجال الحاسبات يتميز بعدة خصائص من وجهة نظر مرتكبيه لا تتوافر في ظل النظام اليدوي ، وتتمثل هذه الخصائص بالاتي:

أ- سهولة ارتكاب الغش في ظل استخدام الحاسبات ويعود السبب بذلك الى قصور الرقابة على نظم الحاسبات في ظل التقدم الفني الكبير. (J.G.Back , and W.H. Morghand,1984, p. 30)

ب- صعوبة اكتشاف الغش و تتبعه في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية ، اذ ان مرتكب الغش يمكن ان يغير من وحدات التخزين دون ترك اي اثر ملموس يمكن تتبعه ، وينفذ ذلك بدقة و احكام ، لذلك فان معظم هذه الحالات قد لا يمكن اكتشافها ، ومما يؤدي الى زيادة حالات الغش في ظل استخدام الحواسيب ، ان العديد من الشركات التي يقع فيها الغش تفضل الا تفصح عنه ، وذلك للحفاظ على سمعتها عند العملاء ، الدائنين ، والمستثمرين ، فقد اشار تقرير المركز القومي للحاسبات بالمملكة المتحدة الى ان ٧% فقط من حالات الغش بالمملكة المتحدة يتم الاعلان عنها ، كما ان الغش في ظل استخدام الحاسبات يفقد ادلة الادانة المباشرة ، فحالات الغش المكتشفة التي تمت ادانة مرتكبيها تتراوح بين ٣% و ٩% فقط من اجمالي الحالات المكتشفة ، وان معظم حالات الغش المكتشفة قد اكتشفت بالمصادفة ، وهذا يعني ان هنالك العديد من الحالات الاخرى التي لم يتم اكتشافها ، اضف الى ذلك ان معظم حالات الغش التي تتسم بالاستمرارية ، ولا سيما تلك التي تبدأ في مرحلة مبكرة من تصميم النظام (Lesley , Meall 1992 , p. 57).

ت- الغش في مجال الحاسبات يحقق عائدا مغريا لمرتكبيه ، مما يشجع على ارتكابه : فقد اشار مكتب المباحث الجنائية الامريكية الى ان غش الحاسبات يحقق عائدا لمرتكبيه يتراوح ما بين ٣ الى ٥ بليون دولار سنويا ، وان متوسط العائد لمرتكب الغش في حالات الغش المكتشفة يقدر

زهاء ٥٠٠٠٠٠ دولار ، وذلك مقابل ٢٣٠٠٠ دولار سنويا لمرتكب الغش باستخدام الطرق اليدوية (Eric willis , the Alternative, 1999 , p. 26) .

كما اشار المركز القومي للحواسيب في بريطانيا في مسح تم اجراؤه الى ان حالات غش الحواسيب تلحق بشركاتها خسائر تتراوح ما بين ٤٠٠ مليون الى ٢ بليون جنيه سنويا ، وتؤدي الى نقص بالأرباح له تأثير سلبي للجميع (Lesley , Meall,1992, p. 57.).

لذلك يستنتج الباحث ان ظهور الحواسيب قد ترتب عليه طرق حديثة تماما لارتكاب حالات الغش ، مما جعلها اكثر سهولة من حيث ارتكابها ، و اكثر صعوبة من حيث اكتشافها ، الا انه يمكن الحد من هذه الحالات من خلال تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

ومن خلال قراءة هذا المعيار يمكن للباحث استنتاج النقاط التالية :

١- اهتم المعيار بوصف التلاعب والغش وخصائصه وعلاقته بالتقارير الماليه تحت التدقيق .
٢- اوضح طبيعه الاتصال واسلوبه بين المدقق وادارة المنشاة قيد التدقيق.
٣- بين اهمية ممارسة الشك المهني عند التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق .
٤- اوضح المعيار الطريقة اللازمة للحصول على تلك المعلومات اللازمه لكي يتم التعرف على اخطار الابلاغ غير الصحيح في التقارير الماليه بقصد الغش والتلاعب.
٥- اوضح المعيار الاهمية للتواصل لفريق التدقيق بينهم عن اخطار الابلاغ غير الصحيح في التقارير الماليه بقصد الغش والتلاعب .
٦- عرض المعيار الاجراءات التي من الواجب العمل بها من قبل المدقق عند الكشف للغش والتلاعب .
٧- اهتم المعيار بالتعرف على مواضع الخطوره والتي من الممكن ان تصبح نتيجه الابلاغ غير الصحيح في التقارير الماليه بقصد الغش والتلاعب .
٨- اوضح المعيار الكيفيه في التقييم للاخطاء بواسطة المدقق مع الاخذ بالاعتبار تقييمه وفحصه لأنظمة الرقابة الداخلية.
٩- و اخيرا اوضح المعيار واجبات المدقق فيما يتعلق بتقييم القرائن والأدلة التي من شانها ان تؤكد المدقق ، لذا يعتقد الباحث انه على مهنة التدقيق الاستمرار في البحث بغية ايجاد واتخاذ اجراءات فعالة ، و توسيع نطاق مسؤوليات المدققين بخصوص اكتشاف الخطأ والغش ، وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية الثقة في ارائهم عن عدالة التقارير المالية في التعبير عن المركز المالي والنقدي ونتائج الاعمال .

ثانيا - دوافع تحميل المدقق مسؤولية اكتشاف الخطأ والغش وأهمية الوفاء بهذه المسؤولية

من المعروف ان المفهوم الذي يفسر مسؤوليه المدقق ، هو مفهوم الدور الاجتماعي او الوظيفه الاجتماعيه ، اذ ان ابعاد ذلك الدور هي تلك الابعاد التي تحدد مجال ووظيفه وعمل المدقق ، والتبعات والمسؤولية المترتبه عليه، ليس تجاه المساهمين فحسب بل يشمل الاطراف الاخرى ، التي جميعها لديها مصالح مختلفه في المعلومات الماليه التي يقدمها المشروع ويقرر عنها

مدقق الحسابات ، وتوجد دوافع متعددة لدى الجهات المستفيدة من التقارير المالية ، بخصوص تحميل المدقق لمسؤولية اكبر عن اكتشاف الاخطاء والغش ، ومن هذه الدوافع ما يأتي :

١- انه بتحميل المدقق مسؤولية اكبر عن اكتشاف الاخطاء والغش يمكن للجهات المستفيدة الرجوع عليه ومطالبته بالتعويض عما يصيبهم من اضرار ، في حالة اخفاقه في اكتشاف الاخطاء والغش .
٢- ان تحميل المدقق لهذه المسؤولية تزيد من امكانية الاعتماد والوثوق بالتقارير المالية وذلك من قبل الجهات المستفيدة من التقارير المالية للشركات التدقيق .
٣- ان قيام مراقب الحسابات بتخطيط التدقيق وتنفيذها ، بما يمكنه من التأكيد بشان خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية ، بسبب الاخطاء والغش يضفي الثقة من جانب الجهات المستفيدة في افصاح الشركات المؤثرة في السوق .
٤- ان وفاء مدقق الحسابات بهذه المسؤولية يزيد من ثقة المهتمين في ادارة الشركات ، في انها تفي بمسؤولياتها عن اعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية (عبد الوهاب ، ٢٠٠١ ، ٢٤٢) .

فضلا عن ذلك فان المدقق بهذه المسؤولية يعود بالنفع العام على المجتمع بشكل عام ، وعلى مستخدمي التقارير المالية وكذلك على ادارة الشركات وعلى المدقق نفسه بشكل خاص .

المبحث الثالث
(الاطار العملي)

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق المرخص لهم مزاولة المهنة في العراق والبالغ عددها (٨٠) مكتبا ، وكذلك المديرين العامين في الشركات المساهمة العامة الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٦٦) شركة صناعية ، وقد تم انتقاء عينة عشوائية مكونة من (٥٠) مكتبا من المكاتب المرخصة.
لقد قام الباحث بتوزيع ٨٠ استبيان على مكاتب التدقيق وتم استرجاع ٨٠ منها اي كانت نسبة توزيع الاستمارات ١٠٠% وقد تم تحليل الاستبانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

خصائص مجتمع الدراسة

جدول رقم (١)
يبين خصائص مجتمع الدراسة

خصائص مجتمع الدراسة	التكرار	النسبة
الجنس		
ذكر	70	87.5
انثى	10	12.5
المؤهل العلمي		
دبلوم	25	31.25
بكالوريوس	35	٤٣.٧٥
ماجستير	13	١٦.٢٥
دكتوراه	7	٨.٧٥

التخصص		
محاسبة	45	56.25
أدارة	13	١٦.٢٥
علوم مالية ومصرفية	18	٢٢.٥
اقتصاد	4	٥
العنوان الوظيفي المهني		
محاسب قانوني	٢٠	٢٥
محاسب	38	٤٧.٥
مدقق	14	١٧.٥
معاون مدير	٨	١٠
عدد سنوات الخدمة		
اقل من ٥ سنوات	43	53.75
من ٦ الى ١٠ سنوات	20	٢٥
من ١١ الى ٢٠ سنة	١٤	١٧.٥
اكثر من ٢٠ سنة	٣	٣.٧٥

اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

تم استخدام طريقة الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وكما موضح في الجدول رقم (٢) ان معاملات الثبات تتراوح بين (٠.٦٧٢-٠.٧٨٣) مما يدل على ان معاملات الثبات ثابتة لمحاور الاستبيان .

جدول رقم (٢)

يبين معاملات الثبات لمحاور الاستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ للثبات
الاول	العوامل المرتبطة بالمدقق الخارجي	١٩	٠.٧٣٥
الثاني	العوامل المرتبطة بالمنشأة وادارتها	١٦	٠.٧٤٢
الثالث	العوامل المرتبطة بالإصدارات المهنية	٦	٠.٧٠٣
الرابع	عوامل اخرى	٢	٠.٦٧٢
جميع الفقرات		٤٣	٢.٨٥

صدق وثبات الاستبيان

١- صدق الاستبيان

عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من الاساتذة المحكمين وهم من اعضاء الهيئة التدريسية في كلية الادارة و الاقتصاد – قسم المحاسبة ،وقد تم الاستجابة الى اراء الاساتذة وعلية تم حذف وتعديل فقرات الاستبيان وبذلك تم الخروج بصيغة الاستبيان النهائية .

٢- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة و البالغه ٦١ مفرده وكذلك حساب معامل الارتباط بين كل تلك الفقرات .

قياس الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول (العوامل المرتبطة بالمدقق الخارجي**)**

جدول رقم (٣) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الاول و الدرجة الكليه لفقراته، والذي نلاحظ من خلاله بان معاملات الارتباط داله عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ،وكذلك قيمة مستوى المعنوية لكل الفقرات كان اقل من ٠.٠٥ ، وكذلك قيمه r الجدوليه عند مستوى دلاله ٠.٠٥ ودرجه حريه ٢٣ تساوي ٠.٣٩٦ ، وعلية فان فقرات المحور الاول صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٣)
معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الاول والدرجه الكليه لفقراته

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنويه
١	فهم المدقق لواجباته ومسؤولياته	0.583	.000
٢	فهم المدقق لأهداف التدقيق	0.428	.001
٣	فهم المدقق لمخاطر حدوث التحايل	0.664	.000
٤	بذل العناية الكافية	0.555	.000
٥	التخطيط الجيد للمراقبة	0.483	.000
٦	البحث والتقييم الجيد للرقابة الداخلية	0.396	.002
٧	استقلال المدقق وموضوعيته ونزاهته	0.506	.000
٨	كفاءة المدقق وخبرته المهنية	0.503	.000
٩	التغيير الالزامي للمراقب	0.534	.000
١٠	اتعاب المدقق	0.559	.000
١١	التعليم المستمر للمراقب	0.578	.000
١٢	رقابة الجودة على اعمال المدقق	0.396	.002
١٣	تجميع الادلة والبراهين	0.506	.000
١٤	ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني	0.428	.001
١٥	تحميل المدقق مسؤولية اكبر عن عدم اكتشاف التحايل	0.483	.000
١٦	التواصل والتعاون بين فريق التدقيق	0.396	.002
١٧	حجم اختبارات التدقيق	0.583	.000
١٨	استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق	0.428	.001
١٩	دور لجان التدقيق	0.506	.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلاله ٠.٠٥ ودرجه حرية ٢٣ تساوي ٠.٣٩٦

- **قياس الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (**العوامل المرتبطة بالمنشأة وادارتها**).**

جدول رقم (٤) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الثاني و الدرجة الكليه لفقراته، والذي نلاحظ من خلاله بان معظم معاملات الارتباط داله عند مستوى معنويه ٠.٠٥ ،وكذلك قيمة مستوى المعنوية لكل الفقرات كان اقل من ٠.٠٥ ،وكذلك قيمه r الجدوليه عند مستوى دلاله ٠.٠٥ ودرجه حريه ٢٣ تساوي ٠.٣٩٦ ، وعلية فان فقرات المحور الاول صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٤)

معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	حجم المنشاة	0.545	.000
٢	المركز المالي للمنشاة	0.458	.000
٣	نتيجة اعمال المنشاة	0.543	.000
٤	المركز النقدي للمنشاة	0.652	.000
٥	كفاءة ادارة المنشاة	0.691	.000
٦	امانة الادارة ونزاهتها	0.427	.001
٧	وجود قواعد واسس موضوعية لمعايير الاداء ومقاييسه	0.533	.000
٨	وجود هيكل تنظيمي واضح للمنشاة	0.473	.000
٩	كفاية الضوابط الرقابية الداخلية	0.472	.000
١٠	تعاون الادارة مع المدقق	0.404	.001
١١	تقديم البيانات المطلوبة للمراقب	0.509	.000
١٢	كفاءة العاملين في المنشاة	0.241	.062
١٣	نزاهة العاملين في المنشاة وامانتهم	0.489	.000
١٤	راحة العاملين في المنشاة	0.458	.000
١٥	الاستقرار لموظفي قسم المحاسبة والشؤون المالية	0.543	.000
١٦	وجود برنامج معتمد لردع التحايل	0.652	.000

"قيمه r الجدوليه عند مستوى دلاله ٠.٠٥ ودرجه حريه ٢٣ تساوي ٠.٣٩٦"

- **قياس الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث (**العوامل المرتبطة بالإصدارات المهنية**).**

جدول رقم (٥) يبين معاملات الارتباط بين كل فقره من فقرات المحور الثالث و الدرجة الكليه لفقراته، والذي نلاحظ من خلاله بان معظم معاملات الارتباط داله عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ،وكذلك قيمة مستوى المعنوية لكل الفقرات كان اقل من ٠.٠٥ ، وكذلك قيمه r الجدوليه عند مستوى دلاله ٠.٠٥ ودرجه حريه ٢٣ تساوي ٠.٣٩٦ ، وعلية فان فقرات المحور الاول صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	وضوح المبادئ المحاسبية	0.558	.000
٢	فعالية معايير التدقيق	0.408	.001

٣	وجود ارشادات لمساعدة المدقق في تقييم امكانية حدوث التحايل	0.605	.000
٤	وجود ارشادات تتضمن شرحا لكيفية ضمان اكتشاف التحايل	0.274	.033
٥	وجود ارشادات واضحة عن مسؤولية المدقق قي اكتشاف التحايل	0.604	.000
٦	فعالية قواعد السلوك المهني وآدابه	0.527	.000

"قيمـه r الجدوليـه عنـد مستـوى دلالـه ٠.٠٥ ودرجـه حريـه ٢٣ تسـاوي ٠.٣٩٦"

- **قياس الاتساق الداخلـي لفقـرات المحـور الرابـع (**عوامل اخرى**)**.

جـدول رقـم (٦) يبيـن معامـلات الارتبـاط بيـن كـل فقـرة مـن فقـرات المحـور الرابع و الدرجة الكليـه لفقراتـه، والذي نلاحظ من خلاله بان معامـلات الارتبـاط دالـه عنـد مستـوى معنوية ٠.٠٥ ،وكذلك قيمة مستـوى المعنوية لكـل الفقرات كان اقـل مـن ٠.٠٥ ،وكذلك قيمـه r الجدوليـه عنـد مستـوى دلالـه ٠.٠٥ ودرجـه حريـه ٢٣ تسـاوي ٠.٣٩٦ ، وعلية فان فقـرات المحور الاول صادقـه لمـا وضعـت لقياسـه.

جدول رقـم (٦)

معامـلات الارتبـاط بيـن كـل فقـرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقراته

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
١	دينية	.488	.000
٢	اجتماعية	.425	.001

"قيمـه r الجدوليـه عنـد مستـوى دلالـه ٠.٠٥ ودرجـه حريـه ٢٣ تساوي ٠.٣٩٦"

اختبار الفرضيات

جـدول رقـم (٧)
يبيـن جدول اختبار One-Sample Test

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور ١	26.538	149	.000	1.33830	1.2374	1.4392
المحور ٢	25.395	149	.000	1.27491	1.1745	1.3753
المحور ٣	24.445	149	.000	1.17884	1.0824	1.2753
المحور ٤	21.321	149	.000	.96812	.8773	1.0590

١. العوامل المرتبطة بمراقب الحسابات تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.
لاختبار العلاقة لاستقلالية وموضوعية مراقب الحسابات على اكتشاف التحايل في التقارير المالية تم استخدام اختبار One sample t test فكانت قيمة t المحسوبة تساوي 26.538 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.671 ،ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو اقل من ٠.٠٥ وعلية يتم قبول الفرض القائل بان العوامل المرتبطة بمراقب الحسابات تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.

٢. العوامل المرتبطة بالمنشاة وإدارتها تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.
لاختبار العلاقة لاستقلالية وموضوعية المنشاة وإدارتها على اكتشاف التحايل في التقارير المالية تم استخدام اختبار One sample t test فكانت قيمة t المحسوبة تساوي 25.395 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.671 ،ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو اقل من ٠.٠٥ وعلية يتم قبول الفرض القائل بان العوامل المرتبطة بالمنشاة وإدارتها تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.

٣. العوامل المرتبطة بالإصدارات المهنية تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.
لاختبار العلاقة لاستقلالية وموضوعية الإصدارات المهنية على اكتشاف التحايل في التقارير المالية تم استخدام اختبار One sample t test فكانت القيمه المحسوبه t تساوي 24.445 والتي هي اكبر من القيمه الجدوليه t التي تساوي 1.671 ،ومستوى الدلاله يساوي 0.000 وهو اقل من ٠.٠٥ وعلية يتم قبول الفرض القائل بان العوامل المرتبطة بالإصدارات المهنية تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.

٤. العوامل الاخرى تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.
لاختبار العلاقة لاستقلالية وموضوعية العوامل الاخرى على اكتشاف التحايل في التقارير المالية تم استخدام اختبار One sample t test فكانت القيمه المحسوبه t تساوي 21.321 والتي هي اكبر من القيمه الجدوليه t التي تساوي 1.671 ،ومستوى الدلاله يساوي 0.000 وهو اقل من ٠.٠٥ وعلية يتم قبول الفرض القائل بان العوامل الاخرى تؤثر في اكتشاف التحايل في التقارير المالية.

المبحث الرابع
(الاستنتاجات والتوصيات)

أ- **الاستنتاجات:**

بعد تحليل النتائج لبيانات الدراسة واختبار فرضياتها، يمكن للباحث عرض النتائج على النحو الاتي:

١- توجد عوامل ترتبط بالمدقق الخارجي تعمل على اكتشاف حالات الغش والاحتيال والتي يجب ان يتصف بها مثل الكفاءة والاستقلالية وكذلك خبرات العاملين في مجال هذه المهنة.

٢- توجد عوامل ترتبط بالشركات والهيئات الإدارية العاملين في هذه الشركات تعمل على اكتشاف حالات الغش والاحتيال من خلال وضع هيكل تنظيمي واضح ودقيق، وقوة وكفاءة أسس التدقيق الداخلي وامانة الإدارة وكفاءتها داخل الشركة.

٣- توجد عوامل ترتبط بمعايير مهنة التدقيق تؤثر على أداء المدقق الخارجي في عملية اكتشاف الغش والاحتيال مثل فعالية القواعد وسلوك المهنة ووضوح المبادئ المحاسبية.

٤- لا توجد تأثيرات للعوامل الدينية والاجتماعية في عملية اكتشاف الخطأ والغش في التقارير المالية.

٥- بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمدقق الخارجي والشركات واداراتها ومعايير مهنة التدقيق فقد ظهر فرق بين متوسطات عينة الدراسة من خلال فهم المدقق الخارجي لواجباته ومسؤولياته واسس معايير الأداء ومقاييسه ومعايير التدقيق، ووجود إرشادات واضحة وفعالة لقواعد وسلوك المهنة وآدابها.

ب- التوصيات :

يوصي الباحث بالاتـي:

١- من الواجب الاهتمام بالتأهيل العلمـي والمهني لمدققـي الحسـابـات وتطـويـر ادائهم واستخـدام التقنيـات الحديثـه فـي انجاز اعمالهم مـن خـلال وضـع البرامـج التدريبيـه المستمـره للعـاملين بمكاتـب التدقيـق لتحسيـن مستـوى ادائهـم وتطـويـره حتـى يتلائم بالتطـور المستمـر فـي مجـال الاعمال .

٢- ينبغي تحديد الواجبات الوظيفية والمسؤوليات للعاملين في الشركات ومسؤولية المدققين بصورة واضحة ودقيقة، والاخذ بنظر الاعتبار وضع الضوابط والقواعد المتعلقة بكشف حالات التحايل في التقارير المالية، وذلك كي يتمكـن المستخدميـن للتقـاريـر الماليـه من الثقـه بآرائـهم وبعدالـه تلك التقـاريـر بالتعبيـر عـن المركز المالي ونتـائـج الاعمال للمنشات .

٣- ينبغي على المنظمات المهنية القيام بدراسـه معمقـه لعمليات التحايل السابقـه لمعرفـه الاساليـب والطـرق المستخدمـه فـي التحايـل، ومن ثم وضع المعـاييـر والاجراءات التي يجب على المدقق اتباعها في معالجة هذه القضايا ، والتي على اساسها تحدد المسؤولية، كما ينبغي على المنظمات المهنية الاستمرار بتحديث المعايير والقواعد المهنية وتلقيحها وتطويرها حتى يمكن ان تتوافق مع المتطلبات المتغيره للمراقبة.

٤- ينبغي استمرار البحوث في مجال التدقيق للتوصل الى اساليب افضل لاكتشاف التحايل في التقارير المالية، وزيادة الموثوقية في نتائج التدقيق من قبل مستخدمي التقارير المالية، وللتأكيد على استقلالية المدقق.

٥- ينبغي على الحكومات التدخل بوضع القوانين اللازمة من اجل تحديد دقيق لمسؤولية المدقق وتوعية المستخدمون للتقارير المالية بحدود هذه المسؤولية وبالمقصود براي المدقق وطبيعة عمله ، وينبغي ان يعلم المستخدمين ان المدقق لا يقوم بمراقبة شاملة وانه لا يضمن صحة التقارير المالية.

المصادر العربية

١- التقرير السنوي عن اعمال مكتب المفتش العام في ٢٠٠١ الصادر عن منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما ، اذار / ٢٠٠٢ .
٢- دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام ٢٠٠١ ، اصدارات التدقيق والسلوك الاخلاقي ، الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ترجمة جمعية المجمع العربي لمحاسبين القانونيين ، عمان ، ٢٠٠٣ ، معيار رقم ٢٠٠ ، ١٤٨، فقرة رقم (٩) .
٣- دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام ٢٠٠١ ، اصدارات التدقيق والسلوك الاخلاقي ، الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ترجمة جمعية المجمع العربي لمحاسبين القانونيين ، عمان ، ٢٠٠٣، المعيار رقم ٢٤٠ ، ١٨١ ، فقرة رقم (٣).
٤- دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام ٢٠٠١ ، اصدارات التدقيق والسلوك الاخلاقي ، الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ترجمة جمعية المجمع العربي لمحاسبين القانونيين ، عمان ، ٢٠٠٣، المعيار رقم ٢٤٠ ، ١٨١ ، فقرة رقم (٤) .
٥- شداد ، ابراهيم ، مسؤولية مدقق الحسابات عن الغش والخطا من الناحيتين القانونية والمهنية ، مجلة المدقق ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ، العددان ٤٢/٤١ ، اذار ، ٢٠٠٠ ، ٢٩-٣٧ .
٦- عبد الله ، خالد امين ، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية والعلمية ، وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠ ، ٣٧ .
٧- قاضي ، حسين ، دحدوح ، حسين ، اساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والامريكية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ١٣٠ .
٨- قاضي ، حسين ، دحدوح ، حسين ، اساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والامريكية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ١٤٣ .
٩- لطفي ، امين ، السيد احمد ، مسؤوليات واجراءات المدقق في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية المغلوطة ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ٦٣ .
١٠- نصر علي عبد الوهاب ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، الجزء الثاني ، الاتجاهات الحديثة في مجالات التدقيق المتقدمة ومسؤوليات مراقب الحسابات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ ، ٢٤٢ .

المصادر الاجنبية

1. Dunn , P , Deviant Organizational Culture and Fraudulent Financial Reporting . International Symposium on Audit on Research, (ISAR), Maastricht, The Nether Lands, July, 2000, pp. 1-44.
2. Eric willis , the Alternative Approach to Solving the problem of Fruad, Management Accounting March , 1999 , p. 26.

3. Hylas , E . , Ashton , H . , Audit Detection of Financial Statement Errors . The Accounting Review , October,1982 , P . 752.
4. J.G.Back , and W.H. Morghand , A Three Dimensional Look at Fraud , Financial executive , October , 1984 , p.p 21-23 Computer.
5. J.G.Back , and W.H. Morghand,1984, p. 30.
6. Jakubowski , T. , et al , SAS (82) s Effects on Fraud Discovery , CPA , Journal , February , 2002 , pp. 24-46.
7. Lan J.Doug Las , How to Beat the computer Crime Wave , Accountants ,Journal , March , 1983 , p. 73.
8. Lesley , Meall , Foiling the Fraudsters , Accountancy , November , 1992 , p. 57.
9. Lesley , Meall , Foiling the Fraudsters,1992 , p. 57.